

Distr.: General
27 April 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أحيل إليكم التقرير التاسع
والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة الممتدة من
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، والذي تلقيته من الممثل
السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً عرض التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطارى العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام، الذي عُقد في يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أُقدم إليكم طيه التقرير التاسع والأربعين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأرجو التكرم بتعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن كي ينظروا فيه.

وهذا التقرير هو الخامس عشر الذي أُقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وهو يغطي الفترة الممتدة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء مجلس الأمن إلى أي معلومات إضافية فوق المعلومات المقدمة في التقرير المرفق، أو إن كانت لديكم أي تساؤلات بشأن محتوياته، فسيكون من دواعي سروري أن أوافيكم بتلك المعلومات.

(توقيع) فالينتين إنزكو

التقرير التاسع والأربعون المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وقد غلبت على الفترة المشمولة بالتقرير عدة تطورات بارزة من بينها تقديم البوسنة والهرسك طلباً للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وتشمل التطورات الأخرى اعتماد قوانين العمل على مستوى الكيانين؛ وصدور الأحكام الابتدائية عن المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، في القضايا المرفوعة ضد رادوفان كارادزيتش وفويسلاف شيشيلي؛ والتلميحات العلنية التي أطلقتها سلطات جمهورية صربسكا والتي مفادها أنها لن تمضي قدماً بإجراء الاستفتاء في جمهورية صربسكا بشأن سلطة المحكمة ومكتب المدعي العام التابعين للبوسنة والهرسك، وبشأن سلطات وقرارات الممثل السامي.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ مواطني البوسنة والهرسك على تقديم بلدهم طلباً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأدعو القادة المحليين إلى مواصلة وتكثيف الجهود الرامية للمضي قدماً في إجراء الإصلاحات اللازمة لتحقيق مزيد من التكامل بين الكيانين، حتى يتمكنوا من تأمين الاستقرار وازدهار الدائمين اللذين يطمح مواطنوهما إلى تحقيقهما.

وإنني أؤيد بشدة الجهود التي تبذلها سلطات البوسنة والهرسك لتسجيل ملكية الأصول التي يُشار إليها باسم "الممتلكات الدفاعية المحتملة" ضمن ممتلكات الدولة، وذلك تمثيلاً مع قانون الدفاع المعمول به في البوسنة والهرسك والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الرئاسة، كشرط مسبق لتفعيل خطة العمل المتعلقة بعضوية البلد في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأدعو سلطات جمهورية صربسكا إلى تيسير إمكانية تسجيل الممتلكات الدفاعية المحتملة التي توجد على أراضيها ضمن ممتلكات الدولة، على غرار ما تفعله السلطات الاتحادية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُنفذ القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ١٥ تموز/يوليه القاضي بإجراء استفتاء يطعن مباشرة في الاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، ولم يُنشر في الجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا. وفي حين أُرحب بالتصريحات التي تفيد بأن الاستفتاء قد وُضع جانباً، فإنني

ألاحظ أيضاً أنه ما زال يتعين إلغاء القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا. وألاحظ بقلق استمرار رئيس جمهورية صربسكا بالإدلاء بتصريحات توحى بأن هذا الاستفتاء أو سواه قد تُنظَّم بصورة أو بأخرى.

وتواصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير التحديات التي تواجه المؤسسات القضائية على مستوى الدولة، وكان من أبرزها بيانٌ وقعته الأحزاب السياسية الكبرى التي يقع مقرها في جمهورية صربسكا وعبرت فيه عن رفضها لتنفيذ القرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية للبوينة والهرسك في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن عدم دستورية أحكام قانون جمهورية صربسكا المتعلق بأيام العطل الرسمية، وهددت فيه بمقاطعة مؤسسات الدولة إذا لم يتم إقرار التشريع المتعلق بالمحكمة الدستورية للبوينة والهرسك.

وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً صدور عدد من التصريحات الجديدة على لسان مسؤولي جمهورية صربسكا تدعو إلى انفصال الكيان عن البوينة والهرسك. وبموجب السلطة الموكلة إليّ، فياني أوكد من جديد أنه لا يحقّ للكيانين، بمقتضى الاتفاق الإطاري العام، الانفصال عن البوينة والهرسك، وأن سيادة البوينة والهرسك وسلامتها الإقليمية مصونتان بموجب هذا الاتفاق ودستور البوينة والهرسك والقانون الدولي.

كما شهدت الفترة المشمولة بالتقرير احتفال البوينة والهرسك بالذكرى السنوية العشرين للاتفاق الإطاري العام. وبالرغم من وجود اعتراف عام بأن البلد قد قطع شوطاً كبيراً في العقود الماضية، لم يكن هناك سوى قدر قليل جداً من الابتهاج، بالنظر إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي ما زال يواجهها العديد من المواطنين في البلد.

وأسفر الهجوم الإرهابي الذي قام به شخص بمفرده في سرايفو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر عن وفاة جنديين من القوات المسلحة للبوينة والهرسك. وسلّط هذا الهجوم الضوء مرة أخرى على التحدي الذي تواجهه سلطات البوينة والهرسك في مجال مكافحة الإرهاب. وتظل زيادة توثيق التعاون بين السلطات على جميع المستويات تتسم بأهمية قصوى أكثر من أي وقت مضى.

وقد أعادت ردود الفعل المتباينة بشدّة إزاء الأحكام التي طال انتظار صدورها عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضد رادوفان كارادزيتش وفويسلاف شيشيلي، التأكيد على ضرورة سعي جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في البوينة والهرسك على نحو استباقي إلى المصالحة والامتناع عن الأعمال التي تهدف إلى تعميق الانقسامات. وفي هذا الصدد، لقد صُدِّمت بشكل خاص عندما علِّمت بتسمية مهجع للطلبة الداخليين في بالي (جمهورية صربسكا) باسم رادوفان كارادزيتش قبل يومين فقط من إصدار المحكمة الدولية

حكماً بإدانتته بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وقد بعثتُ مراسم افتتاحه رفيعة المستوى التي جرت تحت رعاية رئيس جمهورية صربسكا برسالة مقيمة للمجتمعات التي تأثرت بجريمة التطهير العرقي في زمن الحرب في جمهورية صربسكا، التي أدين بها كارادزيتش بموجب حكم المحكمة الابتدائية.

وبالنظر إلى الظروف المعقدة التي لا تزال سائدة في البلد، ما برح وجود البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والمهرسك والمعزز بولاية تنفيذية يكتسي أهمية بالغة، فهو يتيح لمكتبي ولآخرين من المجتمع الدولي القدرة على القيام بما أنيط بكل منا من مهام وطمأننة المواطنين من جميع الفئات الإثنية في كافة أرجاء البلد بتوافر بيئة آمنة وخالية من الأخطار.

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير الخامس عشر الذي أُقَدِّمه إلى الأمين العام منذ أن تولّيت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك. ويتضمن التقرير سرداً للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبيّنة في التقارير السابقة، ويسجل التطورات المستجدة على أرض الواقع ويدوّن الاستشهادات ذات الصلة بالفترة المشمولة بالتقرير، كما يعرض تقييمي لتنفيذ المجالات الرئيسية التي تدرج ضمن الولاية الموكلة إليّ. ولقد انصبّت جهودي على تناول هذه المجالات، وفقاً لما تقتضيه مسؤوليتي الأساسية المتمثلة في دعم الجوانب المدنية من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وفي هذا السياق، شجعتُ باستمرار سلطات البوسنة والهرسك على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، وعملتُ على الحفاظ على التدابير المتخذة سابقاً لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام.

٢ - وواصلت تكريس طاقتي لتنفيذ ولايتي على النحو المحدد في المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، يدعم مكنتي دعماً تاماً الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لمساعدة البوسنة والهرسك على السير على الدرب المؤدي إلى زيادة اندماج البلد ضمن هاتين المنظمتين.

ثانياً - آخر المستجدات السياسية

ألف - الأجواء السياسية العامة

٣ - شهدت الأجواء السياسية في البوسنة والهرسك، بوجه عام، مزيجاً من التطورات. فمن ناحية، اتخذت البلاد خطوات طال انتظارها في سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما يتضح من تقديمه طلب العضوية في ١٥ شباط/فبراير، واعتماده تشريعات العمل على مستوى الكيانين. ويُشكل استعداد السلطات للمضي قدماً في برنامج الإصلاح نقطة مضيئة في الفترة المشمولة بالتقرير. كما أُرحب بالبيان الذي أدلى به رئيس جمهورية صربسكا ميلوراد دوديك، في ١٦ شباط/فبراير، والذي أعلن فيه أن الاستفتاء في جمهورية صربسكا بشأن الجهاز القضائي في البوسنة والهرسك وسلطة الممثل السامي ستوضع جانبا، على الرغم من أنني ألاحظ أن القرار الذي أصدرته الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥ لا يزال سارياً.

٤ - وفي الوقت نفسه، فإن عجز السلطات المستمر عن الوصول إلى قرار بشأن قضايا مثل نشر نتائج تعداد السكان الذي أجري في عام ٢٠١٣، وآلية التنسيق بين بلدان للاتحاد الأوروبي، وتنفيذ قرار المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك بشأن موستار، والوفاء بمتطلبات صندوق النقد الدولي المعلقة، تُشير كلُّها إلى الحاجة الملحة للتحالفات الحاكمة لتعزيز جهودها لتحقيق النتائج.

٥ - وعلاوة على ذلك، لا يزال استعداد بعض الجهات الفاعلة السياسية للتشكيك والظعن في الاتفاق الإطاري العام، بما في ذلك قيامها بمحاولات جديدة لتقويض سيادة وسلطة الدولة ومؤسستها، يُلقي بظلاله على الجهود الايجابية الرامية إلى المضي قُدماً بإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

٦ - ويرز، في هذا الصدد، تصرفان اثنان. أولهما، رفض الأحزاب السياسية الكبرى في جمهورية صربسكا الصريح والعلني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر تنفيذ قرار المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك الخاص بالاحتفال بيوم الجمهورية في ٩ كانون الثاني/يناير؛ وتهديدها بمقاطعة مؤسسات البوسنة والهرسك اذا لم يتم اعتماد التعديلات التشريعية ذات الصلة التي طالبت بها.

٧ - ثانيهما، قيام حكومة جمهورية صربسكا في يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر، ورداً على عملية نفذتها الشرطة في نوفي غراد بتفويض قانوني من الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، والتي تضمنت الدخول إلى مقر مخفر شرطة تابع لجمهورية صربسكا، باعتماد استنتاجات تعلن فيها توقف حكومة جمهورية صربسكا وجميع المؤسسات التابعة لجمهورية صربسكا عن التعاون مع المحكمة ومكتب المدعي العام التابعين للبوسنة والهرسك ومع الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية. وقد اقترنت هذه الاستنتاجات في وقت لاحق بدعم الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا. وعلى الرغم من أن سلطات جمهورية صربسكا استأنفت في نهاية المطاف التعاون العملي في إطار مذكرة تفاهم موقَّعة، فإن هذا التدخل السياسي الواضح في عمل الشرطة هو تصرف غير مقبول، لا سيما في الوقت الذي تحتاج فيه الوكالات إلى تعزيز التعاون فيما بينها. ووفقاً لدستور البوسنة والهرسك، يتعين على الكيانين بصريح النص الامتثال لقرارات مؤسسات البوسنة والهرسك.

٨ - ويجب أن تُشير أيضاً إلى أن الفترة التي يغطيها التقرير اتَّسمت بعدد من الحوادث المتعلقة بالأمن، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي وقع في سرايفو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر وأسفر عن مقتل اثنين من جنود البوسنة والهرسك.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة أحداث شملت ردود الفعل على الحكمين الصادرين عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحق رادوفان كارادزيتش وفويسلاف شيشيلي، وسلطت تلك الأحداث الضوء مرة أخرى على الحاجة الملحة لتحقيق المصالحة.

١٠ - وظلّت التحالفات الحاكمة على مستوى الدولة والكيانين سليمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعد أن حلّ حزب "من أجل مستقبل أفضل" محلّ الجبهة الديمقراطية في الائتلاف الحاكم على مستوى الاتحاد في تشرين الثاني/نوفمبر. وكان حزب "من أجل مستقبل أفضل" يُحضرُ للدخول في التحالف على مستوى الدولة، لولا إلقاء القبض على رئيس الحزب ومرشحه لمنصب وزاري، اللذين اتّهمتهما السلطة القضائية التابعة للدولة في شباط/فبراير بعرقلة سير العدالة. ولا تزال هذه القضية قيد النظر.

باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحجمتُ عن استخدام سلطاتي التنفيذية تمشياً مع سياسة اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام الممتثلة في التأكيد على "تولي زمام الأمور محلياً" عوضاً عن اتخاذ القرارات من قبل جهة دولية.

جيم - خمسة أهداف وشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحرز السلطات في البوسنة والهرسك للأسف إلا تقدماً محدوداً نحو تحقيق الأهداف واستيفاء الشروط المتبقية التي حددها اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، واللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي (خطة ٢+٥).

ممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية

١٣ - يشير مصطلح "الممتلكات الدفاعية المحتملة" إلى قائمة محددة من الأصول غير المنقولة التي يجب تسجيلها ضمن ممتلكات دولة البوسنة والهرسك تمشياً مع الاتفاق المتعلق بمسائل الخلافة، وقانون البوسنة والهرسك بشأن الدفاع، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن رئاسة البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى كونها جزءاً من شروط مشاركة البوسنة والهرسك في خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن

إحراز التقدم في هذه المسألة واحد من الأهداف المتبقية المحددة كشرط مسبق لإغلاق مكتب الممثل السامي.

١٤ - وتواصل التسجيل المباشر للممتلكات الدفاعية المحتملة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى الآن، تم بنجاح تسجيل ما لا يقل عن ٢١ موقعا في ملكية دولة البوسنة والهرسك. وقد بلغ العديد من الممتلكات الدفاعية المحتملة الأخرى مراحل متفاوتة في التسجيل، بما في ذلك تسجيل حقوق الاستخدام. وعلى الرغم من الجهود العاجلة التي بذلتها وزارة الدفاع ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك للمضي قُدما بهذه العملية، فقد كان هناك تباطؤ ملحوظ في تسجيل مزيد من الممتلكات في الأشهر الأخيرة بسبب مشاكل تقنية وقانونية.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، لم يحرز التقدم المذكور أعلاه إلا فيما يتعلق بالممتلكات الدفاعية الواقعة في أراضي الاتحاد. وقد رفضت المكاتب الميدانية التابعة لإدارة جمهورية صربسكا للشؤون الجيوديسية والشؤون المتصلة بالممتلكات (في مرحلة المحاكمة الابتدائية) عدة طلبات قدمها المدعي العام للبوسنة والهرسك بتسجيل ممتلكات معينة تقع في جمهورية صربسكا. وزُعم أن سبب ذلك هو "عدم وجود أساس قانوني سليم"، على الرغم من أن القرار الصادر في هذا الشأن عن المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٢٠١٢ ينص بوضوح على أن دولة البوسنة والهرسك هي صاحبة سندات ملكية تلك الممتلكات، وفقا للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويوجد اثنان من هذه القرارات حاليا قيد الاستئناف، وإن كان من غير المرجح أن تغير إدارة جمهورية صربسكا للشؤون الجيوديسية رأيها. ولم يصدر بعد حكم الدرجة الثانية في المنازعة بشأن الممتلكات المعروضة على محكمة البوسنة والهرسك، والمتعلقة بالموقع الدفاعي المحتمل في "فيليكوي زيب" في بلدية هان بيبسك في جمهورية صربسكا. وكما أوضحت في تقارير السابقة، أصدرت محكمة البوسنة والهرسك، في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٥، حكما ابتدائيا في هذه المنازعة بشأن الممتلكات بين دولة البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا، وهو حكم نص صراحة على أن دولة البوسنة والهرسك هي صاحبة حقوق ملكية الممتلكات موضوع الدعوى، على أساس الاتفاق المتعلق بمسائل خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وعملا بذلك الاتفاق. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، استأنفت جمهورية صربسكا هذا الحكم، وتتواصل الإجراءات في قضية "فيليكوي زيب" حاليا أمام شعبة الاستئناف بمحكمة البوسنة والهرسك.

١٦ - ويظل التقدم في المسألة الأوسع نطاقا والمتعلقة بكيفية تقسيم الأصول المملوكة للدولة فيما بين مستويات الحكومة أمرا بعيد المنال. ففي ٣ شباط/فبراير، رفضت الجمعية

البرلمانية للبوسنة والهرسك مشروع قانون قدمه اثنان من أعضاء البرلمان. ثم اعتمد مجلس نواب البوسنة والهرسك قراراً ختامياً يطلب فيه إلى "مجلس وزراء البوسنة والهرسك أن يُعدّ مشروع قانون بشأن استخدام وإدارة ممتلكات الدولة لإدراجه في عداد الإجراءات البرلمانية في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٦". وآمل أن يمكن هذا القرار الختامي أخيراً من إحراز تقدم حاسم لكي يتم تنظيم هذه المسألة بما يتسق مع القرار الصادر في عام ٢٠١٢ عن المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك.

الاستدامة المالية

١٧ - واصل مكتب الممثل السامي متابعة وتحليل التطورات المتعلقة بالاستدامة المالية وإطلاع شركائه الدوليين عليها، بما في ذلك التطورات المستجدة في مجلس المالية العامة في البوسنة والهرسك ومجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة للبوسنة والهرسك. واجتمع مجلس المالية العامة مرة واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر)، حيث ركز على احتمال وضع ترتيب جديد بين البوسنة والهرسك وصندوق النقد الدولي. وعقد مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة خمس جلسات تمخضت عن ممارسة جديدة في العمل، حيث يناقش وزراء المالية على مستوى الدولة والكيانين المسائل المدرجة في جدول الأعمال مقدماً، متجاوزين بذلك الأعضاء الآخرين ومختصرين دور المجلس في مجرد تأييد وجهات نظرهم. ونتيجة لذلك، فإن بعض العناصر مثل معاملات تخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة لكل كيان وسداد الديون المستحقة عليه لم تُدرج في جدول أعمال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن النظام الداخلي للمجلس يُلزم بتعديل المعاملات وسداد الديون بانتظام.

١٨ - كما أن التأخير في تعديل معاملات تخصيص الإيرادات وسداد الديون أثر على هيئة الضرائب غير المباشرة، التي أقام عليها كلا الكيانين دعاوى للتعويض عن الخسارة في الإيرادات الناجمة عن ذلك التأخير. ويضع ذلك الهيئة في موقف صعب، لأن الكيانين ذاهما هما من يقوم بالتصويت الحاسم في اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الإيرادات في مجلس إدارة الهيئة، في حين أن الهيئة ليست مسؤولة إلا عن إنفاذ قرارات المجلس. وتطالب هذه الدعاوى القضائية الهيئة بما مجموعه نحو ٢٥ مليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك القابلة للتحويل. ولم تتخذ المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك بعد قراراً بشأن طعن الهيئة في الحكم النهائي الصادر عن محكمة البوسنة والهرسك لصالح جمهورية صربسكا في واحدة من تلك القضايا. ويساورني القلق من أن هذه المسألة قد تقوض الاستقرار المالي للهيئة في نهاية المطاف.

مقاطعة برتشكو

١٩ - في ١١ آذار/مارس، توفي روبرتس ب. أوين، رئيس المحكمين في هيئة التحكيم في النزاع المتعلق بالخط الحدودي الفاصل بين الكيانين في مقاطعة برتشكو. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن الامتنان على المساهمة الثمينة التي قدمها روبرتس أوين لتوطيد السلام والاستقرار في مقاطعة برتشكو وفي البوسنة والهرسك بأسرها. فقد تبين أن دوره التاريخي في تسوية مسألة الوضع القانوني لإحدى المناطق التي لم تتم تسوية وضعها في دايتون، كان دورا محوريا في جعل منطقة برتشكو مثالا للنجاح في إعادة الاعمار وإعادة الإدماج يقتدى به في البوسنة والهرسك وفي العالم.

٢٠ - وأعاققت التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير المشاكل التي اقترنت باعتماد ميزانية مقاطعة برتشكو لعام ٢٠١٥، إضافة إلى توقف عمل الحكومة ومجلس المقاطعة لفترة دامت أكثر من شهرين. وقد نجمت أزمة الميزانية عن صدور قرار محكمة الاستئناف بمقاطعة برتشكو في تشرين الأول/أكتوبر، الذي أوقف تنفيذ ميزانية عام ٢٠١٥ بسبب مخالفة شروط النصاب العرقي عند اعتمادها. ومن أجل ضمان استمرار التمويل في أعقاب قرار المحكمة، اضطر مجلس المقاطعة إلى تعديل قانونها المتعلق بالميزانية لإتاحة إمكانية تمديد فترة التمويل المؤقت لتشمل العام بأكمله. ولم تعتمد المؤسساتان بعد ميزانية عام ٢٠١٦.

٢١ - وبدأ توقف الحكومة ومجلس المقاطعة عن العمل في كانون الثاني/يناير بسبب خلاف طويل الأمد بشأن بناء مسجد في وسط المدينة. ففي أول الأمر، حالت الأحزاب التي يسيطر عليها الصرب في الائتلاف الحاكم دون عقد جلسات الحكومة بسبب جدول الأعمال الذي تضمن الخطة التنظيمية التي شملت بناء المسجد. وردّت الأحزاب التي يسيطر عليها البوسنيون المسلمون (البوشناق) بعرقلة عمل مجلس المقاطعة. وبعد شهرين ونصف من توقف عمل مؤسستَي المقاطعة، اتصل المشرف بالطرفين فأعرب لهما عن قلقه إزاء الوضع وذكرهما بواجبهما في احترام وتنفيذ الحكم النهائي والنظام الأساسي. وبالفعل، ورغم عدم تسوية المسألة المتنازع عليها، فقد تُركت جانبا واستأنف كل من حكومة مقاطعة برتشكو ومجلسها عملهما في آذار/مارس.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكثي متابعة عملية اعتماد القوانين المالية ذات الصلة بتنفيذ المذكرة المتعلقة بالتعاون المؤسسي وتبادل البيانات بين الإدارات الأربع المعنية بالضرائب في البوسنة والهرسك. وتهدف هذه القوانين إلى تحسين الشفافية في بيئة العمل التجاري، ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي، ومواءمة النظام القانوني للمقاطعة

مع الأنظمة القانونية السارية في بقية مقاطعات البلد. ولا تزال القوانين المذكورة قيد نظر مجلس المقاطعة.

ترسيخ سيادة القانون

٢٣ - يسرّ مكتب الممثل السامي عملية تحسين الإطار القانوني للهجرة واللجوء في البوسنة والهرسك من خلال المساعدة على وضع قانون الأجانب وقانون اللجوء الجديدين. ويقدم مكتب الممثل السامي أيضا دعمه في إعداد النصوص القانونية الفرعية اللازمة لتنفيذ التشريعات المذكورة أعلاه بشكل سليم.

دال - التحديات التي تواجه تطبيق الاتفاق الإطار العام للسلام

التحديات التي تواجه ترسيخ سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المسؤولون في تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، وهو الحزب الحاكم في جمهورية صربسكا، ما دأبوا عليه من الدعوة إلى انفصال جمهورية صربسكا وتفكيك البوسنة والهرسك، وهو ما يشكل تحديا مباشرا للاتفاق الإطار العام للسلام ولسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها. فرئيس جمهورية صربسكا، الذي يرأس أيضا حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، لا يزال يُعدّ الأكثر نشاطاً والأعلى صوتاً من بين المنادين بتفكيك الدولة. وفي تصريحاته العلنية، استمر رئيس جمهورية صربسكا في ادعائه المخطئ بأن جمهورية صربسكا هي دولة بالفعل^(١)، في حين أن البوسنة والهرسك ليست دولة^(٢)، مهدداً بأن البلد سيتفكك إذا لم يتم استيفاء

(١) "نحن ملتزمون بالدولة. وعلى سبيل الإيضاح، نحن نعتبر أن جمهورية صربسكا دولة...". رئيس جمهورية صربسكا ميلوراد دوديك، خطاب أوردته موقع Vesti Online، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٦. "صربسكا هي رغبة كل صربي حقيقي في الحرية. ولا حرية من دون دولة، والدولة التي نعيش فيها تسمى جمهورية صربسكا". رئيس جمهورية صربسكا، وكالة أنباء SNRA، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦. "إن الدولتين اللتين أتتني إليهما هما جمهورية صربسكا وصربيا، أما البوسنة والهرسك، فهي المكان الذي أضطر إلى العيش فيه". رئيس جمهورية صربسكا، برنامج الإذاعة والتلفزة الصربية Upitnik، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. "منذ تأسيسها في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢... كانت جمهورية صربسكا في جوهرها تتمتع بجميع مقومات الدولة". رئيس جمهورية صربسكا، برنامج الإذاعة والتلفزة الصربية Upitnik، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. "أقيمت جمهورية صربسكا في ٩ كانون الثاني/يناير باعتبارها دولة، وستستمر في تعزيز السمات التي تجعل منها دولة". رئيس جمهورية صربسكا، إذاعة سبوتنيك، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٢) "إن البوسنة والهرسك مجرد خط حدودي دولي، مجرد اعتراف دولي ولا شيء غير ذلك؛ أما جمهورية صربسكا، فهي دولة". رئيس جمهورية صربسكا، نشرة أنباء الإذاعة والتلفزة الصربية (خطاب في باتكوفيتش)، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦. "كثير من الناس هنا لا يفهمون الفروق الدقيقة، والفرق يكمن في

شروط معينة^(٣)، ومعرباً عن رأي مفاده أن تفكيك البوسنة والهرسك أمر لا مفر منه^(٤)، ومنادياً باستقلال جمهورية صربسكا في المستقبل^(٥). وادّعى أيضاً، خطأً، أن مجلس وزراء البوسنة والهرسك ليس حكومة^(٦). وانضم إلى رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين زملاؤه في الحزب، الذين سعوا إلى القول بأن مؤسسات البوسنة والهرسك لا سلطة لها على جمهورية صربسكا^(٧).

تشريع مقترح بشأن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك

٢٥ - بعد صدور قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن أحكام قانون جمهورية صربسكا المتعلق بأيام العطل الرسمية والبيان المشترك الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الذي وقعته الأحزاب السياسية الكبرى في جمهورية صربسكا رفضاً لتنفيذ هذا القانون، اقترحت هذه الأحزاب الممثلة في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قانوناً متعلقاً بالمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك من شأنه أن ينظم اختصاص المحكمة، واتخاذ القرارات، والعضوية، ومواد إجرائية معينة.

حقيقة أن البوسنة والهرسك ليست دولة^(٨). رئيس جمهورية صربسكا، برنامج الإذاعة والتلفزة الصربية Uptinik ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٣) ”ربما تكون هذه آخر فرصة تتاح للبوسنيين المسلمين (البوشناق) للجلوس والحديث عن التوافق السياسي في البوسنة والهرسك، ثم عن [التوافق] الاقتصادي. وإذا لم يفعلوا، فسواجهون خطر التخلي عنهم في المستقبل وخطر ألا تكون البوسنة والهرسك في الإطار الذي هي فيه الآن“. رئيس جمهورية صربسكا، موقع Vijesti.ba، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٤) ”ليس من الضروري أن تؤدي البوسنة وظائفها، وليس هناك احتمال بأن تؤدي البوسنة وظائفها. إنها بلد مؤقت ومستحيل“. رئيس جمهورية صربسكا، برنامج الإذاعة والتلفزة الصربية Uptinik ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٥) ”أعتقد أن جمهورية صربسكا يمكن في يوم من الأيام أن تصبح دولة مستقلة. أما البوسنة والهرسك التي أمامنا، فهي ليست مكاناً يمكن لأي شعب أن يثبت فيه قدرته الوطنية والاقتصادية والسياسية“. رئيس جمهورية صربسكا، موقع Vijesti.ba، ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٦) ”من ناحية أخرى، ليست للبوسنة والهرسك حكومة غير مجلس الوزراء، وهو حسب الدستور هيئة فرعية تابعة لرئاسة البوسنة والهرسك ... والآن يأتي شخص ما في مكان ما قائلاً أن البوسنة والهرسك لها حكومة. هنا تكمن المشكلة. فإذا سمحنا لمجلس الوزراء بأداء وظائف الحكومة، فيمكن لجمهورية صربسكا أن تنتهي وتنصرف“. رئيس جمهورية صربسكا، إذاعة سيوتنيك، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٦.

(٧) ”إن موقف تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين هو أن مؤسسات البوسنة والهرسك لا سيادة لها على مؤسسات جمهورية صربسكا، ويجب ألا تستخدم إلا لتعزيز موقف جمهورية صربسكا“. نائب رئيس تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين ماركو فيداكوفيتش، صحيفة Narodne Novine، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦.

٢٦ - ورغم أن دستور البوسنة والهرسك ينصّ على أنه "يجوز" (ليس إلزامياً) للجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك أن تعتمد قانوناً يغيّر طريقة تعيين القضاة الثلاثة الذين يختارهم رئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن الاقتراح الحالي يثير شواغل معينة. ويسعى القانون إلى إنهاء ولاية القضاة الدوليين الثلاثة الذين يعملون حالياً في المحكمة وطرح طرائق للاستعاضة عنهم بقضاة محليين. وإضافةً إلى أن المشروع يثير عدداً من المسائل بحسب دستور البوسنة والهرسك الذي يراعي وجود قضاة دوليين، لقد أوضحت أن وجود قضاة دوليين في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك لا يزال بالغ الأهمية في الوقت الذي يعترض فيه أصحاب المناصب السياسية كثيراً على أسس الدستور. والمحكمة الدستورية هي آلية تسوية المنازعات المحلية الوحيدة بالنظر إلى أن المجتمع الدولي ينفذ سياسته على أساس تولّي الجهات المحلية زمام الأمور.

قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بإجراء استفتاء بشأن السلطة القضائية وُضع جانباً على ما يبدو

٢٧ - أفدت سابقاً عن قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا الصادر في ١٥ تموز/يوليه والمتعلق بإجراء استفتاء في جمهورية صربسكا بشأن صحة التشريع المتعلق بالمحكمة ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك، وإمكانية تطبيق قرارات هاتين المؤسستين في أراضي ذلك الكيان، وكذلك بشأن صلاحيات الممثل السامي وقراراته. وقد يشكّل استفتاء كهذا تحدياً علنياً لسيادة البوسنة والهرسك وانتهاكاً لتعهدات جمهورية صربسكا والتزاماتها الناشئة عن دستور البوسنة والهرسك على النحو الوارد في المرفق ٤ للاتفاق الإطار العام للسلام وفي المرفق ١٠ للاتفاق نفسه. وأرحب بأنه لم تُتخذ حتى الآن أي خطوات رئيسية لتنفيذ قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن الاستفتاء، وفي وقت كتابة هذا التقرير لم يكن هذا القرار قد نُشر في الجريدة الرسمية لجمهورية صربسكا في حين أن رئيس جمهورية صربسكا وأشخاصاً آخرين أفادوا علناً بأن الاستفتاء قد وُضع جانباً. ولكنني ألاحظ أن القرار لم يُسحب.

استفتاء محتمل بشأن قرار صادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك

٢٨ - رغم أن جمهورية صربسكا لم تتخذ أي إجراء متعلق بالاستفتاء بشأن السلطة القضائية في البوسنة والهرسك، كانت هناك تهديدات بإجراء استفتاء منفصل بشأن قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الذي نصّ على أن أحكام قانون جمهورية صربسكا بشأن أيام العطل الرسمية التي تحدّد يوم ٩ كانون

الثاني/يناير يوم الجمهورية، هي أحكام غير دستورية. ورفضت جميع الأحزاب الرئيسية في جمهورية صربسكا الحكم موجهة انتقادات عامة حادة إلى القضاة الدوليين الثلاثة الذين يعملون في المحكمة ودعت إلى تنحيهم من المحكمة. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الأحزاب التي يسيطر عليها الصرب في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بياناً مشتركاً للمطالبة بوضع قانون بشأن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يقترح أن تكون المحكمة بدون قضاة دوليين. وهددت أيضاً بعدم تعاون ممثلي جمهورية صربسكا على مستوى الدولة. وأعلن رئيس جمهورية صربسكا في كانون الأول/ديسمبر وآذار/مارس ونيسان/أبريل أن قراراً سيُتخذ في جلسة مقبلة للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا لإجراء استفتاء بشأن تأكيد أن يوم ٩ كانون الثاني/يناير هو يوم جمهورية صربسكا. وحتى الآن لم يُتخذ أي قرار من هذا القبيل ولا أزال أتابع هذه المسألة عن كثب. وعملاً بالمرفق الرابع للاتفاق الإطاري العام للسلام، إن قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك نهائية وملزمة.

التحديات التي تواجه السلم والأمن

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت عدة حوادث أثرت في الحالة السياسية العامة في البلد.

مقتل جنديين في سرايفو على يدي إرهابي

٣٠ - أعتنم هذه الفرصة لإحياء ذكرى آرمين سالكيثش ونيديليكو راديتش، وهما جنديان من القوات المسلحة في البوسنة والهرسك قُتلا رمياً بالرصاص في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في رايوفاك قرب سرايفو، وللإعراب عن عميق امتناني لخدمتهما مواطني البوسنة والهرسك. وأعلن مجلس الوزراء أن يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر هو يوم حداد. وبالإضافة إلى ذلك، اسمحو لي أن أتقدم بخالص التعازي إلى الاتحاد الروسي، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وفرنسا، بلداناً وشعباً، لتضررها من الهجمات الإرهابية الأخيرة. وأن ما نكّنه من احترام وذكرى للضحايا لن يدفعنا إلا إلى زيادة قوتنا في الدفاع عن قيم السلام والتسامح، ولن يسود الرعب والهمجية.

مسألة المقاتلين الأجانب

٣١ - في شهر نيسان/أبريل، حكمت محكمة البوسنة والهرسك على أحد الأفراد بالسجن لعام واحد بتهمة الإرهاب وتنظيم جماعة إرهابية. وجاء الحكم عقب اتفاق تفاوضي لتخفيف العقوبة اعترف فيه الجاني بأنه جمع أموالاً وغادر البوسنة والهرسك بهدف الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على الرغم من معرفته بالنشرة الصحفية التي

أصدرها مجلس الأمن في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ والتي أشار فيها إلى أن لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات قد وافقت على إدراج تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في القائمة بوصفها منظمة إرهابية. ويواصل مكتب المدعي العام إقامة دعاوى جزائية ضد الضالعين بأعمال إرهابية، واضعاً في اعتباره ازدياد عدد الأشخاص الذين غادروا البوسنة والهرسك للقتال في صفوف جماعات كهذه وعادوا بعد ذلك إلى البوسنة والهرسك.

الحوادث بين الجماعات العرقية

٣٢ - لا تزال تقع حوادث تُهدد بتقويض العلاقات بين الجماعات العرقية. فعلى سبيل المثال، أثارت المسيرات التي نظّمها أنصار فويسلاف شيشيلي في آذار/مارس في سريرينتسا وبلديات أخرى للاحتفال بصدور الحكم الابتدائي ببراءته، الخوف لدى البوشناق العائدين في مجتمع لا يزال يسعى إلى التصالح مع جرائم الماضي.

٣٣ - وحصلت حادثتان في موستار أثارتا مخاوف من تصاعد حدّة التوتر الذي يسود بالفعل في المدينة بسبب الاستمرار في عدم تنفيذ حكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. فرُسمَ أولاً شعار كرواتي كبير على تلة بلانينيتسا فوق موستار في ٢٦ آذار/مارس. وفي اليوم التالي وقع حادث في البلدة القديمة في موستار حيث رُميَ في نهر نيريتفا حجر منقوش عليه عبارة "لا تنسوا" بالإنكليزية من الجسر القديم الذي يحظى بحماية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ثالثاً - مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك

ألف - هيئة رئاسة البوسنة والهرسك

٣٤ - واصلت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك عقد اجتماعات منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فعقدت إحدى عشرة جلسة لأنها كانت تسعى إلى تعزيز الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد توجّهت جهودها بتقديم البوسنة والهرسك رسمياً طلب العضوية إلى الاتحاد الأوروبي في ١٥ شباط/فبراير في بروكسل. وليس لدي أدنى شك في أن هذا التاريخ سيكتسب أهمية تاريخية في البوسنة والهرسك مع مرور الوقت.

٣٥ - وقد أُتخذت خطوة مهمة أخرى في ١٢ كانون الثاني/يناير، عندما صدّقت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك على معاهدة الحدود بين دولتي البوسنة والهرسك والجبل الأسود، وهي معاهدة الحدود الأولى التي تصدّق عليها البوسنة والهرسك مع دولة مجاورة. وقد

وافقت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك على التصديق على المعاهدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣٦ - وظلت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك تمارس سلطاتها الدستورية فيما يتعلق بمسائل الدفاع. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر في خضم إعلان البلدان المجاورة عن زيادة قدراتها العسكرية، كلّفت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك وزارة الدفاع ووزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في البوسنة والهرسك رصد تنفيذ جميع الأطراف على نحو تامّ الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي وتقديم تقارير منتظمة بهذا الشأن، وذلك وفقاً للمادة الرابعة من المرفق ١ - باء من الاتفاق الإطار العام للسلام. واعتمدت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك أيضاً قرارات بشأن تدمير الذخيرة والأجهزة المتفجرة المعطوبة المخزّنة في مرافق عسكرية في البوسنة والهرسك، ومددت مشاركة القوات المسلحة للبوسنة والهرسك في البعثة الدولية في أفغانستان، وطلبت موافقة الجمعية البرلمانية على قرارها بشأن مشاركة ضباط من شرطة البوسنة والهرسك في بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

٣٧ - وفي ٨ و ٩ آذار/مارس، زارت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك كرواتيا وعقدت اجتماعات مع رئيسة كرواتيا وغيرها من كبار المسؤولين. وركزت المحادثات على المساعدة التي تقدمها كرواتيا إلى البوسنة والهرسك في جهودها الرامية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنها تناولت أيضاً مسائل أشد إثارة للجدل منها اتفاق الحدود بين البلدين، والمنازعات بشأن الملكية، ونية كرواتيا إنشاء مرفق نووي لمعالجة النفايات بالقرب من حدودها مع البوسنة والهرسك. وأعلن أيضاً عن عقد جلسة مشتركة بين مجلس وزراء البوسنة والهرسك والحكومة الكرواتية.

٣٨ - وفيبادرة إيجابية أيضاً، أدى رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر برفقة عضوين من هيئة رئاسة البوسنة والهرسك ومسؤولين كبار في جمهورية صربسكا، زيارةً إلى سريبرينيتسا للمشاركة في مؤتمر بشأن الاستثمار، حيث جلب فوتشيتش مبالغ كبيرة من المال قال إن صربيا خصصتها لاستخدامها في مشاريع إنمائية في سريبرينيتسا. وجرّت الزيارة في جو إيجابي وساعدت في إصلاح الأضرار على الصعيد الدبلوماسي الناجمة عن الحادث الذي وقع في سريبرينيتسا في ١١ تموز/يوليه عندما اعتُدي على فوتشيتش بالحجارة وقوارير المياه.

٣٩ - وفي ١٧ آذار/مارس، تولّى العضو البوسني المسلم بكر عزت بيغوفيتش الرئاسة المتناوبة لهيئة رئاسة البوسنة والهرسك من الرئيس المنتهية ولايته وهو العضو الكرواتي دراغان تشوفيتش.

باء - مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٤٠ - واصل مجلس وزراء البوسنة والهرسك عقد اجتماعات منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فعقد ٢٨ جلسة. وظلّت المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي والمسائل الاقتصادية الناتجة من خطة الإصلاح للبوسنة والهرسك وخطة العمل المرتبطة بها تغطى على جدول الأعمال طوال الفترة. وحضر ممثلون عن مجلس وزراء البوسنة والهرسك الاجتماع الأول لمجلس اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في بروكسل في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٤١ - وكان عقد الجلسة المشتركة الأولى بين مجلس وزراء البوسنة والهرسك وحكومة صربيا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في سراييفو تطوراً إيجابياً جديراً بالملاحظة. وركز الاجتماع على تحسين وتكثيف التعاون والاتفاقات الثنائية في مجالات التنمية المستدامة، والاتصالات، والزراعة، وحماية البيئة، والتعاون عبر الحدود، وجماعة الطاقة، والبنية التحتية، والحماية الاجتماعية. ووقّعت اتفاقات وبروتوكولات عدّة، منها بروتوكول بشأن التعاون في البحث عن المفقودين.

٤٢ - وبالرغم من ازدياد وتيرة الجلسات التي يعقدها مجلس وزراء البوسنة والهرسك، لم يُعتمد إلا القليل من التغييرات التشريعية، إذ اعتمد المجلس ثمانية قوانين جديدة وأدخل تعديلات على خمسة عشر قانوناً سارياً.

٤٣ - وقد اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك تشريعات وقرارات أخرى عديدة (تقتضي توفير معلومات وتقارير ووثائق استراتيجية) تهدف إلى تحسين الاقتصاد، وزيادة القدرة التنافسية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري في المنطقة. وظلّ كذلك تحسين التجارة الخارجية في القطاع الزراعي وحماية المنتجات المحلية يندرجان ضمن الأولويات. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك خطة عمل لمنتصف المدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ تركز على استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة القدرة التنافسية، والحد من الفقر.

٤٤ - وقد اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك استراتيجية متكاملة لإدارة الحدود خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨ وهي تشكّل ناتجاً آخر من نواتج خطة الإصلاح، واعتمد أيضاً استراتيجية اتصالات منقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. واتخذ مجلس وزراء البوسنة والهرسك

قراراً بتحسين أداء القوات المسلحة لبوسنة والهرسك وخطوات لتكثيف مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، واعتمد استراتيجية جديدة للهجرة واللجوء.

٤٥ - وأجرى مجلس وزراء البوسنة والهرسك عدة تعيينات هامة في وكالات الدولة والهيئات الإدارية، بما في ذلك لجنة جديدة لبوسنة والهرسك للتعاون مع اليونسكو واللجنة التوجيهية المشتركة لتنسيق تنفيذ برامج الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

جيم - الجمعية البرلمانية لبوسنة والهرسك

٤٦ - انعقد مجلسا الجمعية البرلمانية لبوسنة والهرسك بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقد مجلس نواب البوسنة والهرسك تسع جلسات وعقد مجلس شعوب البوسنة والهرسك ست جلسات. وعلى الرغم من انتظام الجلسات، لا تزال النواتج التشريعية محدودة. فلم تعتمد الجمعية البرلمانية بشكل كامل سوى ثلاثة قوانين جديدة وستة تعديلات على التشريعات القائمة منذ بداية ولايتها. واعتمدت الجمعية البرلمانية أيضاً تقرير مراجعة الحسابات لمؤسسات البوسنة والهرسك لعام ٢٠١٤، والعديد من المراجعات الخاصة بشأن تحليل الآثار. واعتمدت الجمعية البرلمانية العديد من التقارير والمبادرات الأخرى، وأعطت موافقتها على التصديق على اتفاقات دولية. وأقرت الجمعية البرلمانية في ٢ آذار/مارس ٢٠١٦ بخطة عمل مجلس الوزراء لتنفيذ جدول أعمال الإصلاح. ويحدوني الأمل في أن ييسر هذا من حدوث تسارع في النواتج التشريعية خلال الفترة المقبلة.

٤٧ - وتشكل التغييرات في الائتلاف الحاكم أحد العوامل التي أسهمت في بطء وتيرة التقدم المحرز بشأن التشريعات، وذلك حيث كان حزب الجبهة الديمقراطية القائم على أساس اتحادي قد حل محله حزب "من أجل مستقبل أفضل". وكان عضوا حزب الجبهة الديمقراطية في مجلس الوزراء (وهما وزير الاتصالات والنقل ونائب وزير الدفاع) قد خرجا في كانون الأول/ديسمبر. بيد أنه لم يتم تعيين من يحل محلها بسبب توجيه اتهامات جنائية ضد رئيس حزب "من أجل مستقبل أفضل" وهو مرشح هذا الحزب لأحد هذين المنصبين.

٤٨ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أكملت الجمعية البرلمانية لبوسنة والهرسك تعيين أمناء المظالم الثلاثة لحقوق الإنسان على مستوى البلد. واكتملت التعيينات لمكتب مراجعي الحسابات العموميين في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦. ونظرا لطبيعة مسؤوليات هاتين المؤسستين، فإن استقلال كل منهما لا يزال أمرا ذا أهمية حاسمة، وإنني أحث السلطات على بذل كل جهد ممكن لكفالة الحفاظ عليه.

التعديلات المدخلة على قانون الانتخابات

٤٩ - في أعقاب الانتخابات العامة الأخيرة، أنشئ فريق عامل جديد مشترك بين الوكالات برعاية الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لاقتراح تعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك وقانون تمويل الأحزاب السياسية. ووافق الفريق على عدة تعديلات في آذار/مارس، ذات طابع تقني وموضوعي على حد سواء. ومع الاحتفاظ بنظام القائمة الاسمية المفتوحة، فإن التعديلات المقترحة من شأنها أن ترفع الحد الأدنى لإمكانية تحرك المرشحين إلى أعلى قوائم الأحزاب من ٥ إلى ١٥ في المائة في الانتخابات المحلية، ومن ٥ إلى ٣٠ في المائة للانتخابات على المستويات الأخرى (الكاتون والكيان والدولة). كما اقترح الفريق زيادة عدد التوقيعات اللازمة للمرشحين كي يتمكنوا من الترشح في الانتخابات. وستظل حصص التمثيل الجنساني في قوائم المرشحين بنسبة ٤٠ في المائة، ولكن بدون المتطلبات الحالية التي تمنع الأحزاب، على سبيل المثال، من وضع جميع المرشحات في أسفل القائمة. ولم يتمكن الفريق العامل من إحراز تقدم بشأن العديد من المسائل الرئيسية التي أوصي بها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تقريره في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، من قبيل الإصلاحات المتعلقة بلجان مراكز الاقتراع، ولم يتناول الفريق كذلك مسائل سياسية كبرى، من قبيل إدخال التغييرات اللازمة على قانون الانتخابات من أجل تنفيذ حكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن موستار. وفيما يتعلق بتمويل الأحزاب، فقد قَبِلَ الفريق العامل ما يقرب من نصف التوصيات التي قدمتها مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا. وبموجب القانون، فإن أي تعديلات تنطبق على الانتخابات المحلية القادمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ سيتعين اعتمادها ودخولها حيز النفاذ بحلول ٤ أيار/مايو، وهو التاريخ الذي من المقرر عنده أن تعلن اللجنة الانتخابية المركزية للبوسنة والهرسك رسمياً عن تلك الانتخابات.

رابعاً - اتحاد البوسنة والهرسك

التطورات في الائتلاف الحاكم على مستوى الاتحاد

٥٠ - عقب خروج حزب الجبهة الديمقراطية من الائتلاف الحاكم على مستوى الاتحاد، فإن حزب العمل الديمقراطي، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، وحزب "من أجل مستقبل أفضل"، وحزب "من أجل البوسنة والهرسك"، و"حزب النشاط الديمقراطي" قد شكلت أغلبية جديدة، بتعيين أربعة وزراء جدد في الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر كي يحلوا محل الوزراء الذين كانوا أعضاء في حزب الجبهة الديمقراطية. وأدى

القبض على فخر الدين رادونتشيتش رئيس حزب "من أجل مستقبل أفضل" في كانون الثاني/يناير بتهم عرقلة سير العدالة واستغلال النفوذ، إلى هزة في الائتلاف، وإن كان حزب "من أجل مستقبل أفضل" وحزب العمل الديمقراطي قد اجتمعا مرتين في شباط/فبراير كي يؤكدنا علنا التزامهما بالائتلاف الذي ما زال يقوم بوظائفه.

٥١ - وانعقدت حكومة الاتحاد بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقدت ٤١ دورة. وقد اعتمدت الحكومة واحداً وعشرين قانوناً جديداً واعتمدت تعديلات على ٢٤ قانوناً حالياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٢ - واستمر مجلسا برلمان الاتحاد في عقد اجتماعات منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بقيام مجلس النواب للاتحاد بعقد تسع جلسات. وعقد مجلس شعوب الاتحاد ١٠ جلسات عادية في الفترة نفسها. وخلال هذه الفترة، اعتمد برلمان الاتحاد ٨ قوانين جديدة وتعديلات مدخلة على ١٤ قانوناً قائماً.

حكم المحكمة آثار تساؤلات بشأن النصاب القانوني وصنع القرار في مجلس شعوب الاتحاد ٥٣ - في تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت هيئة المصلحة الحيوية التابعة للمحكمة الدستورية الاتحادية طلباً مستنداً للمصلحة الوطنية الحيوية باعتباره غير مقبول، كان قد تقدم به ١٠ مندوبين من التجمع الصربي ضد التعديلات على قانون الخدمة المدنية الاتحادية. وتركز تعليق المحكمة حول عدد المندوبين اللازم لاستهلال إجراءات الطلب المستند للمصلحة الوطنية الحيوية، نظراً لأنه لم يتم تعيين سوى ١٣ مندوباً في التجمع الصربي في مجلس الشعوب، الذي ينبغي أن يتألف من ١٧ مندوباً، وفقاً لدستور الاتحاد. وعلى وجه التحديد، قضت المحكمة بأن أغلبية ثلثي التجمع المطلوبة لبدء الإجراءات ينبغي أن تحسب بناء على العدد الإجمالي للمندوبين المتوخى في دستور الاتحاد (١٧ مندوباً) وليس بناء على العدد الفعلي للمندوبين الموجودين (١٣ مندوباً). واستناداً إلى هذا التعليل، فإن ما مجموعه ١٠ مندوبين لم يُعتبر كافياً لتلبية عتبة أغلبية الثلثين. وكان عدم تعيين العدد الكامل من الأعضاء الصرب في مجلس شعوب الاتحاد مشكلة طال أمدها.

٥٤ - وزعمت أحزاب المعارضة أن القرار له آثار على مدى أبعد، لا ترتبط بقانون الخدمة المدنية، من حيث أنها ترسي مبدأ جديداً لحساب شروط تحقق الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات في مجلس شعوب الاتحاد. وتعتقد تلك الأحزاب أن هذا المبدأ إذا ما طُبّق، فإنه يمكن أن يشكك في العديد من القرارات الأخرى التي أُخذت مؤخراً، بما في ذلك تعيين الحكومة وعدة قوانين تشريعية. وبالنظر إلى هذه الآثار المحتملة، فإنني أتابع هذه المسألة عن

كتب. وقد أثارت نفس الأحزاب أيضا شواغل بشأن النظام الحالي لتعيين المندوبين الصرب، الذي أخفق باستمرار في كفالة أن يكون جميع المندوبين الصرب البالغ عددهم ١٧ مندوبا معينين في مجلس الشعوب. وهذه مسألة لا بد من معالجتها، وأنا على استعداد لمساعدة السلطات في إيجاد حل.

المحكمة الدستورية للاتحاد تعلن عدم دستورية المرسوم الحكومي المتعلق بالتعيينات في الشركات العامة

٥٥ - في ١٩ كانون الثاني/يناير، قضت المحكمة الدستورية للاتحاد بعدم دستورية المرسوم الحكومي الخلافي الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن التعيينات في الشركات العامة. وينقل هذا المرسوم السلطات التي كان يتولاها في السابق فرادى الوزراء إلى الحكومة ككل، وهو ما أدى إلى خروج الجبهة الديمقراطية من الائتلاف.

إعادة اعتماد قانون العمل للاتحاد

٥٦ - في شباط/فبراير، أعادت المحكمة الدستورية للاتحاد قانون العمل للاتحاد، الذي كان قد اعتمد بالفعل، إلى مرحلة المقترحات المعروضة على مجلس شعوب الاتحاد، وذلك على أساس حدوث انتهاكات للنظام الداخلي للمجلس والدستور في أثناء اعتماده. وأعاد المجلس اعتماد القانون في ٣١ آذار/مارس.

التعديلات المدخلة على تشريعات الخدمة المدنية تُعتبر انتكاسة للإصلاحات السابقة

٥٧ - اعتمد البرلمان الاتحادي تعديلات على قانون الخدمة المدنية الاتحادية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في إطار الإجراءات العاجلة، وهو ما ينظر إليه على نطاق واسع باعتباره انتكاسة للإصلاحات المضطلع بها سابقا التي كانت تهدف إلى إزالة تسييس الخدمة المدنية. وما تفعله التعديلات هو التحويل الفعلي لعدد كبير من وظائف الخدمة المدنية السابقة إلى تعيينات سياسية مباشرة.

الطعن القانوني في عمل الحكومة على مدى أربعة أشهر

٥٨ - في ٢٥ شباط/فبراير، طلب نائب رئيس الاتحاد (الجبهة الديمقراطية) من المحكمة الدستورية للاتحاد أن تعيد النظر في دستورية الأعمال التي اضطلعت بها حكومة الاتحاد والقرارات التي اتخذتها في الفترة ما بين ١٥ حزيران/يونيه و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، وهي الفترة التي أعقبت رحيل أحد الوزراء البوسنيين المسلمين (البوشناق) (الجبهة الديمقراطية) من الحكومة وقبل مجيء من يحل محله. وادعى الرئيس، الذي استند في شكواه إلى أن دستور

الاتحاد ينص على أن الحكومة يجب أن تضم ما لا يقل عن سبعة وزراء من البوشناق، أنه خلال هذه الفترة لم تضم الحكومة سوى ستة وزراء من البوشناق، وبالتالي فقد كانت تعمل بشكل غير دستوري. وزعم أن جميع القرارات والتعيينات والتشريعات الأخرى التي اعتمدت خلال تلك الفترة كانت أيضا غير دستورية.

موستار

٥٩ - كانت محادثات الأحزاب السياسية بشأن تنفيذ حكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الصادر في عام ٢٠١٠ مكثفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد انعقدت اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في ٢ كانون الأول/ديسمبر وشددت مرة أخرى على أنه "يجب أن تظل موستار وحدة منفردة و متماسكة ومتعددة الأعراق للحكم الذاتي المحلي، مع وجود درجة من السلطة/الإدارة المحلية أقل من درجة المدينة".

٦٠ - واستمرت مناقشات الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب العمل الديمقراطي خلف أبواب مغلقة طوال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وفي آذار/مارس، بدا وكأن الاتفاق أضحى وشيكاً، ربما كجزء من صفقة أوسع نطاقاً من شأنها أن تتناول الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش - فينتشي. وفي نيسان/أبريل، عُقد اجتماع بين زعماء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب العمل الديمقراطي فيما يتعلق بمسألة موستار ولكنه لم يسفر عن نتائج إيجابية. وقد واصلت الضغط على تلك الأطراف وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية من أجل تحقيق انفراج، وأنا على استعداد لمساعدتها.

٦١ - واستشعاراً بأن حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك قد يكونان في سبيلهما للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقسيم المدينة على أسس عرقية، فقد سعت سائر الجهات الفاعلة السياسية، بما فيها الحزب الديمقراطي الاجتماعي، والجهة الديمقراطية، وحزب ناسا سترانكا، والحزب الجمهوري الكرواتي، وأحد العُمد السابقين لموستار في سبيل الترويج لمقترحات كل منها بشأن كيفية تنفيذ حكم المحكمة الدستورية. وقد شاركت الطائفة الصربية في موستار أيضاً في الجهود المبذولة للتوصل إلى حل، بمساعدة العضو الصربي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. وكان اقتراح حزب العمل الديمقراطي، الذي جرى تسريبه في نهاية المطاف، قد اعتُبر على نطاق واسع على أنه نموذج للتقسيم الطائفي لموستار، مما أدى إلى رد فعل قوي عكسي للجمهور. وسارع الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك بتوضيح أنه لن يؤيد تقسيم المدينة، وبدلاً من ذلك، فسوف يقدم الاقتراح الخاص به بموجب الإجراءات البرلمانية في البوسنة والهرسك.

خامسا - جمهورية صربسكا

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا مستقرا، مع قيام حكومة جمهورية صربسكا بعقد ٢٨ جلسة عادية. وقد عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا تسع جلسات، واعتمدت ١٢ قانونا جديدا وتعديلات على ١٧ قانونا قائما.

٦٣ - وفي حين ظل الائتلاف الحاكم مستقرا، فإن العلاقات بين الحزبين الرئيسيين في الائتلاف، وهما تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين والتحالف الوطني الديمقراطي قد أصبحت متوترة حيث انتقد التحالف الوطني الديمقراطي علنا أعمال الحكومة والعلاقات داخل الائتلاف. ومع توخي إجراء الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فقد ظلت العلاقات بين الائتلاف الحاكم وكتلة المعارضة متوترة.

عدم التعاون مع الممثل السامي

٦٤ - مما يؤسف له أن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت استمرارا للاعتداءات على مكتب الممثل السامي وعلى الممثل السامي على وجه الخصوص. ففي ٩ كانون الثاني/يناير، بدأت في تلقي عدة آلاف من البطاقات البريدية، الموزعة برعاية من تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، والموجه إلي، بصفتي الممثل السامي، رسالة "عد إلى دارك". وتضمنت عدة بطاقات بريدية تهديدات بالقتل. وتم تسليم البطاقات البريدية إلى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، الذي سيقدر ما إذا كانت تشكل أساسا للمقاضاة. وإني أشعر بالقلق لأن بطاقات بريدية مماثلة قد أرسلت أيضا إلى القضاة الدوليين في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

٦٥ - وواصلت سلطات جمهورية صربسكا سياستها المتمثلة في الحيلولة دون حصول الممثل السامي على المعلومات والوثائق الرسمية اللازمة لتنفيذ ولايته. وبموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، فإن جميع السلطات في البوسنة والهرسك مُلزَمة بالتعاون التام مع الممثل السامي ومع المنظمات والوكالات الدولية على النحو المنصوص عليه في المادة التاسعة من الاتفاق الإطار العام. ويعود تاريخ الممارسة التي تقوم بها حكومة جمهورية صربسكا المتمثلة في عدم تقديم المعلومات والوثائق التي يطلبها مكتب الممثل السامي إلى عام ٢٠٠٧. ولم يكن هناك أي تأثير للنداءات المتكررة التي وجهها مجلس تنفيذ اتفاق السلام لتذكير الحكومة بواجبها في ضمان حق الممثل السامي في

الوصول الكامل إلى الوثائق في الوقت المناسب. وتتناقض هذه السياسة مع ادعاءات جمهورية صربسكا المتكررة بأن الكيان يحترم نص الاتفاق الإطارى العام للسلام.

سادسا - المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

الحكم الابتدائي بإدانة رئيس جمهورية صربسكا السابق، رادوفان كارادزيتش، بجرمة الإبادة الجماعية

٦٦ - في ٢٤ آذار/مارس، أصدرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حكمها الابتدائي في القضية المرفوعة ضد رادوفان كارادزيتش، الذي كان وقت الحرب رئيس جمهورية صربسكا المعلنة ذاتيا والقائد الأعلى لقواتها المسلحة. وأدانت المحكمة الدولية كارادزيتش بتهمة ارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها باعتبار أن القوات الصربية ارتكبتها في أثناء النزاع المسلح في البوسنة والهرسك. وحُكم على كارادزيتش بالسجن لمدة ٤٠ سنة. وحُلصت المحكمة إلى أن كارادزيتش ارتكب هذه الجرائم بمشاركته في أربعة أعمال إجرامية مترابطة. وشكّل مخطط مشترك لإبعاد البوسنيين المسلمين والبوسنيين الكروات بصفة دائمة عن الأراضي البوسنية التي أعلن الصرب أنها أراض صربية، عن طريق ارتكاب جرائم في البلديات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، العمل الإجرامي المترابط الشامل الذي دام في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

الحكم الابتدائي ببراءة زعيم الحزب الصربي الراديكالي فويسلاف شيشيلي

٦٧ - في ٣١ آذار/مارس، أصدرت المحكمة الدولية حكمها الابتدائي ببراءة فويسلاف شيشيلي من جميع التهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وقال الادعاء، الذي طلب حكما بالسجن لمدة ٢٨ سنة، إنه سيطعن في الحكم. وقبول الحكم بردود فعل متباينة. فقد أشاد رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، بصمود شيشيلي وقال إنه لا يوجد أساس لإقامة الدعوى وإن لها دوافع سياسية. وشاب ردود الفعل بوجه عام في صفوف الأطراف والمعلقين في سراييفو شعور بالصدمة والغضب الشديد، كما كان الحال في كرواتيا. وفي أعقاب إصدار الحكم، وردت أنباء عن وقوع عدد من الحوادث المزعجة جرى خلالها توجيه أنصار شيشيلي إهانات وتهديدات إلى جماعات البوسنيين المسلمين (البوشناق) العائدين إلى جمهورية صربسكا، وذلك أثناء الاحتفالات بحكم البراءة. وفي حادثة عادت بالذاكرة إلى ما حدث خلال الحرب التي دارت رحاها خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٥، قاد أنصار شيشيلي سياراتهم على شكل موكب في شوارع سريرينيتشا وبراتوناك وهم

يلوحون أعلام حزب شيشيلي الراديكالي الصربي ويصيحون بتهديدات بقتل البوسنيين المسلمين (البوشناق). وأُبلغ عن حدوث تجمعات مماثلة لأنصار شيشيلي في بيلينا وترييني.

سابعاً - ترسيخ سيادة القانون

٦٨ - تواصلت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المناقشات التي تجري في إطار الحوار المنظم بشأن العدالة الذي يقوده الاتحاد الأوروبي، وركزت على مشروع تشريع جديد يتعلق بمحكمة البوسنة والهرسك. ويبدو أن اتفاقاً بدأ يتبلور مفاده أنه ينبغي إعادة صياغة النصّ المنظم للولاية القضائية الجنائية لمحكمة البوسنة والهرسك من أجل "إضفاء الموضوعية" على المعايير التي تُطر حالياً تولّي دولة البوسنة والهرسك للولاية القضائية الجنائية عن مقاضاة الجرائم المنصوص عليها في قوانين الكيانين. وقد أوضحت أنه لا يجوز تحجيم الولاية القضائية الممنوحة للدولة، بما أنها تتسق مع تقسيم الاختصاصات بين الدولة والكيانين. بموجب الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أنه تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء محكمة استئناف أخرى للبوسنة والهرسك من خلال تحويل هيئة الاستئناف الحالية التابعة لمحكمة البوسنة والهرسك إلى مؤسسة جديدة.

٦٩ - ولا تزال قلقاً من ميل الجهات الفاعلة السياسية إلى الضغط على القضاء في الدعاوى الجارية، ليس أقلها إصدارُ تصريحات علنية شديدة اللهجة. ولا يزال من المهم للغاية أن يُفسح المجال للسلطة القضائية للملاحقة القضايا والبث فيها دون ضغوط سياسية، وبامتثال تام لمبادئ المهنية والمساءلة. كما يجب اعتبار جميع المتهمين أبرياء إلى حين ثبوت إدانتهم.

الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

٧٠ - لا تزال عملية تنفيذ التشريع الاتحادي لعام ٢٠١٤، الذي يتمثل الغرض منه في إنشاء إدارة للمدعين العامين خاصة بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، تواجه التأخير بسبب نقص الموارد المرصودة في الميزانية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، اقترحت الحكومة الاتحادية تعديل التشريع، بهدف إرجاء موعد تنفيذه رسمياً حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي الوقت الراهن، لا توجد ضمانات بأن تُستوفى الشروط الأساسية الإدارية اللازمة لكي يصبح التشريع نافذاً حتى عند حلول ذلك التاريخ. وفي موازاة ذلك، لا يزال الغموض القانوني يكتنف الولاية القضائية على الملاحقة القضائية لأعمال الفساد والجريمة المنظمة في الاتحاد.

الملاحقة القضائية المحلية لمرتكبي جرائم الحرب

٧١ - حلّ الموعد النهائي الذي حدّد لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في متابعة جميع قضايا جرائم الحرب الخطيرة في غضون سبع سنوات، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونظرا لعدم تحقق هذا الهدف، بدأ مجلس الإشراف على تنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب مناقشةً لتحديد الأسباب وراء عدم تحقيق الهدف ولتنقيح الخطط. ومن المفترض أن يكون المجلس أيضا في وضع يسمح له بتقييم ما إذا كانت السلطات تُنفق على النحو الواجب الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي لأغراض متابعة قضايا جرائم الحرب.

ثامنا - الأمن العام وإنفاذ القانون، بما في ذلك إصلاح الاستخبارات

٧٢ - لا تزال ممارسات التدخل السياسي في أعمال الشرطة تشكل تحديا، كما يتبين من استمرار التأخر في تعيين مديري الشرطة وفي تشكيل المجالس المستقلة التي تقوم باختيارهم ثم تتولى فيما بعد مراقبة أداؤهم. ولا يزال تعيين مدير إدارة الشرطة الاتحادية معلقا بسبب منازعة قضائية جارية بشأن سلامة عملية اختيار سبق وأن جرت. ولم تتم بعد تعيينات مفوضي الشرطة الجدد في كانتون غرب الهرسك والكانتون ١٠. وتأخرت تعيينات المجالس المستقلة في كانتونات بوسافينا وتوزلا وغرب الهرسك. أما على مستوى الدولة، فإن مبادرة تهدف إلى تنحية المجلس المستقل بأكمله، في ظل ظروف قانونية غامضة، تهدد بإشاعة انطباع عن ممارسة نفوذ سياسي غير مناسب على أعمال هذه الهيئة الرقابية المهنية.

٧٣ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت جمعية كانتون سرايفو قانونا جديدا بشأن الشؤون الداخلية. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ اعتمدت جمعية كانتون أوننا - سانا بالقراءة الأولى قانونا جديدا بشأن الشؤون الداخلية. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتمد مجلس النواب الاتحادي بالقراءة الأولى تشريعا جديدا يتعلّق بمسؤولي الشرطة.

٧٤ - واعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قانون جمهورية صربسكا الجديد المتعلق بالشرطة والشؤون الداخلية في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. غير أن منازعات نشأت عند رفض رئيس جمهورية صربسكا قبول إدخال تعديلات على التمثيل النسبي للشعوب المكوّنة للاتحاد ومن يُسمّون "الآخرون"، تمثيا مع تعداد عام ١٩٩١ الذي أجرته شرطة جمهورية صربسكا، وعلى النحو المتفق عليه مع تجمع البوشناق في مجلس شعوب جمهورية صربسكا وحسب ما هو منصوص عليه في الدستور. وفي مناورة إجرائية، رفضت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا القانون في أوائل آذار/مارس ٢٠١٦ لإتاحة المجال لإعداد القانون بصيغة جديدة. وفي ٧ نيسان/أبريل، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية

صربسكا الصيغة الجديدة، حيث حُذفت الإشارة إلى تعداد عام ١٩٩١. وتشير صيغة القانون المعتمدة إلى "التعداد الأخير" (الذي أُجري عام ٢٠١٣)، وهو ما يُحتمل أن يترتب عنه إضعاف شديد لإلزام جمهورية صربسكا بتوظيف الأقليات في الشرطة، وذلك إذا ما قورن الإلزام المترتب عن الصيغة الجديدة بالإلزام المنبثق من تعداد عام ١٩٩١.

٧٥ - ولا يزال مكتب الممثل السامي يرصد التغييرات التي تُدخل على التشريعات المتعلقة بالشرطة ويشجع على مواءمتها في الدوائر في جميع أنحاء البلد.

تعيين المدير الجديد للوكالة الحكومية للتحقيق والحماية

٧٦ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عيّن مجلس وزراء البوسنة والهرسك بيريك ستانينيك مديرا جديدا للوكالة الحكومية للتحقيق والحماية لفترة خدمة تدوم أربع سنوات، وذلك بعد عملية اختيار أجراها المجلس المستقل للبوسنة والهرسك بعد إقالة غوران زوباك من المنصب في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥.

تعيين مدير عام جديد لو وكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك

٧٧ - في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، عين مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك عثمان محميداجيش في منصب المدير العام لو وكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك.

تاسعا - الاقتصاد

٧٨ - خلُص التقييم العام لسنة ٢٠١٥ بأنها كانت سنة إيجابية بصفة عامة من حيث الانتعاش الاقتصادي للبوسنة والهرسك، غير أن المؤسسات المعنية في البوسنة والهرسك لاحظت اتجاهها تنازليا في مجال الإنتاج الصناعي والتجارة الخارجية في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٦. فرغم أن الإنتاج الصناعي ارتفع بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٥، فقد انخفض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بنسبة ٣,٣ في المائة مقارنة بالرقم المسجل عن الشهر نفسه من عام ٢٠١٥. وعلى غرار ذلك، سجلت البوسنة والهرسك زيادة نسبتها ٣,٥ في المائة في الصادرات وانخفاضا نسبته ٢,١ في المائة في الواردات في عام ٢٠١٥، بينما انخفضت الصادرات والواردات بنسبة ١,٢ في المائة و ٢,٤ في المائة، على التوالي، في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٦. وشهدت بداية عام ٢٠١٦ نفس نسبة الانكماش التي سجلت في عام ٢٠١٥ وهي ١ في المائة. واستمر تسجيل اتجاه إيجابي في مجال تحصيل إيرادات الضرائب غير المباشرة، وهي إيرادات لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار المالي على جميع مستويات الحكومة في البوسنة والهرسك. وسجلت هيئة الضرائب غير المباشرة

مرة أخرى رقما قياسيا في عام ٢٠١٥ (ما قدره ٦,٣٥٧ بلايين مارك من ماركات البوسنة والهرسك القابلة للتحويل، أي زيادة بنسبة ١,٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤)، بينما زادت الضرائب المحصلة في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٦ بنسبة ١,٣ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥.

٧٩ - وتؤكد تقدير الجدارة الائتمانية للبوسنة والهرسك بالتقدير الذي منحه لها كل من شركة مودي لخدمات المستثمرين في ٢٦ شباط/فبراير (”تقدير B3 مع آفاق مستقرة“) وشركة ستاندرد آند بور لخدمات التقدير في ١١ آذار/مارس (”تقدير B مع آفاق مستقرة“). وفي التقرير الصادر عن البنك الدولي، المعنون ”ممارسة الأعمال في عام ٢٠١٦: قياس الجودة والفعالية التنظيميتين (واشنطن العاصمة، ٢٠١٦)“، مُنحت البوسنة والهرسك المرتبة ال ٧٩ من بين ١٨٩ اقتصادا فيما يتعلق بسهولة ممارسة الأعمال، وهو ما يمثل تقدما كبيرا من المرتبة ١٠٧ الممنوحة لها في عام ٢٠١٥. وكانت التقديرات جيدة بصفة خاصة في فئات الحصول على قروض (المرتبة ال ٤٢)، والتجارة عبر الحدود (المرتبة ال ٢٨) وتسوية حالات الإعسار (المرتبة ال ٣٨).

٨٠ - وفي كانون الثاني/يناير، بلغ متوسط المرتب الصافي في البوسنة والهرسك ما قدره ٨٢٩ ماركا من ماركات البوسنة والهرسك، وبلغ متوسط المعاش التقاعدي ما قدره ٣٥٨ ماركا من ماركات البوسنة والهرسك، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٠,٢ في المائة في كلتا الحالتين مقارنة بالأرقام المسجلة عن نفس الشهر من عام ٢٠١٥. ودفعت حالات العجز الكبير في صناديق المعاشات التقاعدية جمهورية صربسكا إلى أن تُدرج الصندوق الخاص بها ضمن نظام خزانة جمهورية صربسكا لضمان دفع المعاشات التقاعدية الشهرية بانتظام، ويعتزم الاتحاد القيام بالأمر نفسه. وما زال عدد المتقاعدين يتزايد بشكل يفوق عدد المشتركين في كلا الكيانين، ويفاقم انخفاض معدل الاشتراكات المحصلة أيضا المشاكل المالية.

٨١ - وانخفض معدل البطالة بنسبة ٢,٢ في المائة في كانون الثاني/يناير مقارنة بكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حيث بلغ معدل البطالة بحسب البيانات الإدارية ما نسبته ٤٣,٢ في المائة (يقدر المعدل الفعلي للبطالة في البوسنة والهرسك بنحو ٢٧,٧ في المائة). وتبلغ نسبة بطالة الشباب من المعدل الإجمالي للبطالة نحو ٦٠ في المائة. وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٥ ما قدره ٣٨٨,٩ مليون مارك من ماركات البوسنة والهرسك، وهو ما يمثل انخفاضاً نسبته ٣٣,٨ في المائة مقارنة بالرقم المسجل عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٤.

٨٢ - ويُعتبر القطاع المصرفي في البوسنة والهرسك مستقراً على العموم، وإن كانت ثمة مخاوف بشأن استقرار بعض المصارف في جمهورية صربسكا. فقد أثر إفلاس بنك بوبار (Bobar Banka) في العام الماضي في عدد من المؤسسات العمومية والشركات والأفراد. وقامت الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، بناء على طلب من مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، بإلقاء القبض على عدد من الأشخاص في سياق انهيار المصرف، بما في ذلك مدير الوكالة المصرفية لجمهورية صربسكا ومدير مصرف التنمية والاستثمار لجمهورية صربسكا. وواجه بنك صربسكا (Banka Srpske) أيضاً صعوبات، أسفرت عن قيام الوكالة المصرفية لجمهورية صربسكا بتعيين مدير مؤقت له في تشرين الثاني/نوفمبر. ويواجه كذلك بنك ثالث يعمل في جمهورية صربسكا، وهو بنك بافلوفيتش (Pavlović Banka)، موقفاً صعباً يعزى أساساً إلى تداعيات الحالتين السابقتين.

المسائل المالية

٨٣ - الوضع المالي العام للبلد الآن أفضل إلى حد ما مقارنة بعام ٢٠١٥، ويعود الفضل في ذلك أساساً إلى استمرار الزيادة في تحصيل إيرادات الضرائب غير المباشرة وانخفاض التزامات تسديد الديون الخارجية. ويمكن أن تترتب تحديات مالية في عام ٢٠١٦ على الزيادة في التزامات تسديد الديون الخارجية بنسبة ٢٦ في المائة واستمرار التأخيرات في تقديم المساعدة المالية الدولية. وقد شُرع في مفاوضات بشأن برنامج جديد لصندوق النقد الدولي لصالح البوسنة والهرسك، ولكنها لم تستكمل حتى وقت كتابة هذا التقرير.

٨٤ - وهناك تحدٍ آخر يواجهه الاستقرار المالي للبوسنة والهرسك يتمثل في زيادة الدين العام. ففي نهاية عام ٢٠١٥، بلغ مجموع الدين العام في البوسنة والهرسك ١١,٩٣٦ بليون من ماركات البوسنة والهرسك القابلة للتحويل (مارك بوسني)، أي بزيادة بلغت ٣,٦ في المائة عن عام ٢٠١٤. وبلغت حصة الدين الخارجي من هذا المبلغ ٨,٤٠١ بلايين مارك بوسني، بزيادة بلغت ٢,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤، في حين بلغت حصة الدين الداخلي من مجموع الدين العام ٣,٥٣٥ بلايين مارك بوسني، بزيادة بلغت ٧,١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤. وقد سجل مجموع الدين العام زيادة بلغت ٢٦,٢ في المائة مقارنة بما كان عليه منذ خمس سنوات فقط. وتقدر الزيادة في الدين الخارجي على مدى هذه الفترة بنسبة ٣٤,٤ في المائة وفي الدين الداخلي بنسبة ١٠,٤ في المائة.

٨٥ - وجرى اعتماد معظم الميزانيات العامة لعام ٢٠١٦ قبل حلول نهاية عام ٢٠١٥. وقد بلغت ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والتزاماتها الدولية لعام ٢٠١٦ ما مجموعه ١,٧٢٠ بليون مارك بوسني، منها ٩٥٠ مليون مارك بوسني لتمويل مؤسسات الدولة

و ٧٧٠,٦ مليون مارك بوسني لخدمة الدين الخارجي. وفي حين أن تمويل مؤسسات الدولة سيظل على نفس مستوى السنوات الأربع الأخيرة، سوف تشهد خدمة الدين الخارجي في عام ٢٠١٦ زيادة بنسبة ٢٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥.

٨٦ - وتبلغ ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١٦ ما مجموعه ٢,٥٩٨ بليون مارك بوسني، بزيادة نسبتها ١١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. وتعكس الميزانية إيرادات داخلية يُتوقع أن تصل إلى ١,٨٨٦ بليون مارك بوسني (بزيادة نسبتها ١٣ في المائة). ويُخطط لتغطية عجز بقيمة ٧١٢ مليون مارك بوسني من خلال الاقتراض الخارجي طويل الأجل (٣١٢ مليون مارك بوسني)، والاقتراض المحلي للأجلين القصير والمتوسط (٣٦٠ مليون و ٤٠ مليون مارك بوسني، على التوالي). ويُشكل مجموع الاقتراض المقرر ما نسبته ٢٧ في المائة من إجمالي الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١٦. ويُتوقع سداد ديون بقيمة ٩٧٤,٩ مليون مارك بوسني (بزيادة نسبتها ١٤ في المائة).

٨٧ - وقد اعتمدت جميع الكانتونات العشرة ميزانياتها لعام ٢٠١٦. وشهد الوضع المالي العام في الكانتونات تحسناً في عام ٢٠١٥، ويعزى ذلك أساساً إلى أداء إيرادات الضرائب غير المباشرة، ولكن العجز المتراكم لا يزال يشكل عبئاً على معظم الكانتونات. وفي كانتوني أونا - سانا وغرب الهرسك، يكاد يكون العجز مساوياً للميزانية السنوية في كل من الكانتونين. وظهر تحدٍ خطير ليس بالنسبة لبعض الكانتونات فحسب ولكن أيضاً بالنسبة لبعض البلديات والمدن. عقب قرار وزير المالية في الاتحاد استخدام النتائج الأولية لتعداد عام ٢٠١٣ كأساس لتخصيص الإيرادات للكانتونات وغيرها من المستويات الحكومية الأدنى. وتسببت تعليمات الوزير في ظهور استياء في بعض الكانتونات ذات الأغلبية من البوسنيين المسلمين (البوشناق). وطالبت الكانتونات المتضررة بإلغاء التعليمات، محتجة بأن النتائج الأولية للتعداد لا يمكن استخدامها، وحذرت من توجيه اتهامات جنائية ضد الوزير. وإضافة إلى ذلك، أعلن حزب العمل الديمقراطي أنه سيطعن بالتعليمات أمام المحكمة الدستورية لاتحاد البوسنة والهرسك في حال لم يتم إلغاؤها.

٨٨ - وأمكن تسوية الأزمة المالية التي واجهت مدينة سراييفو، بسبب استثناء المدينة من نظام توزيع الإيرادات المنصوص عليه في القانون الاتحادي والمتعلق بتوزيع الإيرادات العامة في أيار/مايو ٢٠١٤، وذلك بمساعدة من مكنتي. وهي المساعدة التي أقرت بها سراييفو من خلال منح الممثل السامي "مفتاح سراييفو". وجرى وضع أساس قانوني سليم لكفالة توزيع الإيرادات على المدينة عندما اعتمد البرلمان الاتحادي التعديلات اللازمة على القانون الاتحادي المتعلقة بتخصيص الإيرادات العامة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٨٩ - واعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ميزانية عام ٢٠١٦ بمبلغ ٣,١ بلايين مارك بوسني. ويتمثل السبب الرئيسي لتخصيص هذه الميزانية الكبيرة في إدراج صندوق جمهورية صربسكا للمعاشات التقاعدية والتأمين ضد العجز في نظام خزانة ميزانية جمهورية صربسكا. وتتوقع الميزانية إيرادات داخلية تصل إلى مبلغ ١,٦٨٩ بليون مارك بوسني (زيادة نسبتها ٥ في المائة). ويُخطط لتغطية عجز قدره ٥٥٨,٣ مليون مارك بوسني من خلال الاقتراض (الخارجي) طويل الأجل (٤,٤٥٩ مليون مارك بوسني)، والاقتراض المحلي قصير الأجل (٨,٩٨ مليون مارك بوسني). ويُشكل مجموع الاقتراض المقرر ما نسبته ٢٤,٨ في المائة من إجمالي الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠١٦. ويُتوقع سداد ديون بقيمة ٦٧٠ مليون مارك بوسني (زيادة نسبتها ٣١ في المائة).

٩٠ - وسوف يترتب على إبرام ترتيبات مالية جديدة بين البوسنة والهرسك وصندوق النقد الدولي تخفيف الضغوط المالية على كلا الكيانين، لا سيما على جمهورية صربسكا، التي تواجه أصلاً مشاكل عويصة في السيولة، كما يتضح من التأخير في مدفوعات الميزانية الشهرية لجمهورية صربسكا.

الالتزامات الدولية

٩١ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس الوزاري لجماعة الطاقة تدابير ضد البوسنة والهرسك بسبب انتهاكاتها المتكررة لالتزاماتها المنبثقة من معاهدة إنشاء جماعة الطاقة، لا سيما فيما يتعلق بقطاع الغاز. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في البوسنة والهرسك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لتنسيق الجهات المعنية المحلية، لم يحرز أي تقدم ملموس من أجل كفالة الامتثال لأحكام معاهدة إنشاء جماعة الطاقة، والسبب الرئيسي في ذلك هو استمرار اختلاف الكيانين في الرأي فيما يتعلق بمدى التنظيم على مستوى الدولة. والبوسنة والهرسك بحاجة إلى إظهار أنها قد أحرزت تقدماً بحلول الاجتماع القادم للمجلس الوزاري لجماعة الطاقة في تشرين الأول/أكتوبر، إن هي أرادت أن تفلح في إقناع المجلس بالتخلي عن تلك التدابير.

عاشرا - عودة اللاجئين والمشردين

٩٢ - يظل احترام حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم التي غادروها بسبب الحرب شرطا محوريا لن يكتمل بدون تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي يطالب في مرفقه السابع السلطات من كل المستويات بأن "تهيئ في الأراضي التابعة لها الظروف

السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم في جو من الوثام، دون محاباة لأي جماعة دون غيرها (المادة الثانية)“.

٩٣ - ولا يقل مطلب هئية بيئة مواتية للعودة المستدامة أهمية عن ذلك ويستوجب التنفيذ الكامل لاستراتيجية العودة التي اعتمدها السلطات في عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، ما زلت أشعر بالقلق بشكل خاص إزاء الصعوبات التي ما فتئت تنشأ في قطاع التعليم في عدة مجتمعات محلية للعائدين، ليس أقلها النزاع المستمر فيما يتعلق باستخدام اللغات الرسمية وأسمائها. وهذا هو السبب الذي دفعني إلى الضغط على سلطات جمهورية صربسكا لكفالة أن اللغات الرسمية الثلاث (البوسنية والكرواتية والصربية) تُستخدم استخداماً متكافئاً في البوسنة والهرسك.

حادي عشر - التطورات الإعلامية

٩٤ - لا يزال نظام الإذاعة والتلفزة العام يواجه تحديات، منها صعوبات التمويل. وقد انقضت الفترة المخصصة للنظام القائم لجباية الضرائب عن طريق مشغلي الاتصالات الثلاثة الرئيسيين في كانون الأول/ديسمبر، وجرى تمديده لمدة ستة أشهر أخرى إلى حين التوصل إلى ترتيب دائم. وأصدر مجلس وزراء البوسنة والهرسك تعليمات إلى وزير الاتصالات والنقل بإنشاء فريق عامل للنظر في نماذج ممكنة لجباية الضرائب.

٩٥ - ولا يزال عدم القدرة على إنشاء هيئة عامة للإذاعة والتلفزة (لخدمة مؤسسات البث العامة الثلاث BHRT و RTRS و FTV) تعيق الإصلاح العام لنظام الإذاعة والتلفزة العام، بالإضافة إلى عملية الانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي. ويشير مشروع المقترح الذي تقدم به المديرون العامون لهذه المؤسسات الثلاث في آذار/مارس ٢٠١٦ بشأن الدخول في اتفاق لاتحاد المؤسسات، عوض إنشاء الهيئة، إلى الرفض الذي طال أمده بشأن تنفيذ القانون القائم لنظام الإذاعة والتلفزة العام.

٩٦ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً محاولات لتغيير قانون نظام الإذاعة والتلفزة العام. فقد شملت التعديلات التي اقترحتها وزارة الاتصالات والنقل في البوسنة والهرسك إنشاء ثلاث قنوات تابعة لمؤسسة BHRT، تبث كل واحدة منها برامج مكيفة لتلبية احتياجات شعب معين بمفرده، وذلك انطلاقاً من استوديوهات لبث في كل من سرايفو (باللغة البوسنية) وبانيا لوكا (باللغة الصربية) وموستار (باللغة الكرواتية). ولا يزال هذا المقترح بانتظار التصويت عليه، ولكنه سبق أن قوبل بالرفض العلني من مؤسستي البث العام للكيانين الآخرين (RTRS و FTV).

٩٧ - ويساورني القلق أيضاً بشأن التعديلات على قانون هيئة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا (RTRS) التي اعتمدها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في القراءة الأولى في شباط/فبراير. وخلافاً لأحكام التشريعات القائمة على مستوى الدولة، تتيح التعديلات لمؤسسة RTRS إمكانية البث على أكثر من قناة على ترددات خاصة بها.

٩٨ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عيّن مجلس وزراء البوسنة والهرسك مديراً عاماً مؤقتاً لوكالة تنظيم الاتصالات، التي تنظم عمل وسائط الإعلام الإلكترونية في البوسنة والهرسك. وقد دخلت العملية المؤدية إلى تعيين مجلس الوزراء مديراً عاماً جديداً مرحلتها النهائية.

ثاني عشر - مسائل الدفاع

٩٩ - واصلت اللجنة الاستراتيجية للذخيرة والأسلحة والمتفجرات، بقيادة وزير الدفاع في البوسنة والهرسك، عقد اجتماعاتها بشكل دوري من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى التخلص من مخزونات البوسنة والهرسك من الذخيرة والأسلحة والمتفجرات. وقد وصلت وتيرة التخلص من هذه المخزونات إلى الضعف تقريباً في السنة الماضية، بحيث بلغت ٢٠٠٠ طن. ويلزم إحراز مزيد من التقدم، إذ لا يزال خطر الانفجار العرضي قائماً بسبب قدم المخزونات وسوء ظروف التخزين. ويظل الاتفاق على إنشاء آلية يمكن من خلالها بيع فائض المخزونات بعيد المنال.

١٠٠ - ومن دواعي الأسف أن البوسنة والهرسك لن تتمكن من بلوغ هدفها المتمثل في أن تصبح خالية من الألغام بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٩. ولم يتم بعد الاتفاق على تاريخ مستهدف جديد بهذا الشأن. ومن ناحية أكثر إيجابية، جرى تنشيط مجلس الجهات المانحة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وهو يتعاون حالياً مع سلطات البوسنة والهرسك على كفالة تحسين وزيادة التدقيق في جهود إزالة الألغام.

ثالث عشر - قوة الاتحاد الأوروبي العسكرية

١٠١ - لا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك تضطلع بدور هام في دعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل توفير بيئة آمنة مطمئنة. وهذا بدوره يساعد مكتبي ويساعد المنظمات الدولية الأخرى على الاضطلاع بالولايات المنوطة بالمكتب والمنظمات. ولا يزال وجود البعثة الميداني، عبر أفرقة الاتصال والمراقبة التابعة لها وغيرها من الآليات، يساهم بقوة في تحقيق الاستقرار والأمن.

رابع عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

١٠٢ - اجتمع المديرون السياسيون للجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام في سرايفو يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ للتأكيد ليس فقط على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، ولكن للتأكيد أيضاً على التزامهم القاطع بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وأكدت اللجنة التوجيهية أيضاً على الحاجة إلى إنجاز خطة تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين (٢+٥)، التي تظل ضرورية من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للجنة التوجيهية في يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

١٠٣ - ومنذ بدء ولايتي في آذار/مارس ٢٠٠٩، تقلصت ميزانية المكتب بنسبة تفوق ٤٥ في المائة، وانخفض عدد الموظفين العاملين في مكنتي بما يربو عن ٥١ في المائة. وبالنظر إلى هذه التخفيضات الحادة، يظل من الضرورة بمكان أن يتوافر لي ما يلزم من الميزانية والموظفين للاضطلاع بولايتي بكفاءة، على النحو الذي يكفله لي المرفق العاشر للاتفاق الإطاري العام للسلام.

خامس عشر - مواعيد تقديم التقارير

١٠٤ - وفقاً لمقترحات سألقي بشأن تقديم تقارير دورية من أجل إحالتها إلى مجلس الأمن، حسبما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقرير دوري الخامس عشر. وإذا احتاج الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس إلى أي معلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري أن أقدم المعلومات الإضافية المستجدة خطياً. وسأقدم تقرير دوري المقبل إلى الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.